العلاقات المصرية العثمانية

(١٨٨١-١٩٢٣)

آية الله أحمد عبد المنعم
باحثة دكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية
قسم التاريخ والآثار المصرية - كلية الآداب
جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

بيانات الأطروحة

أطروحة ماجستير تاريخ حديث ومعاصر
قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الباحثة: آية الله أحمد عبد المنعم
إشراف: أ.د. محمد محمود السروجي
٢٦١ صفحة -الإسكندرية ٢٠١٦

كلمات مفتاحية:
تاريخ مصر الحديث، الدولة العثمانية، عباس حلمي الثاني، الخديوي توفيق، الحرب العالمية الأولى

معرّف الوثيقة الرقمي: 10.12816/0053282 DOI

مُقَدِّمَةٌ

إن العلاقات بين مصر والدولة العثمانية حفلت بالعديد من المتغيرات، فمصر هي بلد قديم قدم التاريخ والحضارة الإنسانية، لطالما كانت هدفًا استراتيجيًا سعت الإمبراطوريات والدول الكبرى للسيطرة عليه، وذلك على مدار حقبها التاريخية المختلفة. أما عن الدولة العثمانية؛ فهي كيان إمبراطوري كبير نشأ في العصور الوسطي، استطاع البقاء إلي ما بعد الحرب العالمية الأولي، فقد بدأ هذا الكيان توسعه في وقتٍ اجتاح فيه المغول مناطق شاسعة من آسيا وأوروبا، فالعثمانيون هم أسرة تركية ينتسبون إلي عثمان خان بن أرطُغرُل بن سليمان شاه بن قيا ألب (١٢٥٨- ١٣٢٦م)، والذي عُرف بـ (أبو الملوك)، قاد قبيلة قايي "قاتي" من قبائل الغز التركمانية، نجاحه في ضم قلعة قره حصار (القلعة السوداء) أو أفيون قره حصار عام ١٢٨٩م، دفع السلطان علاء الدين السلجوقي إلي منحه لقب "بك"، كما أجاز له ضرب العملة باسمه، وأن يُذكر اسم "عثمان" في خطبة صلاة الجمعة، ومن ثَمَّ أصبح عثمان بك ملكًا لا ينقصه سوي اللقب، هذا وقد نجح أيضًا في ضم عدد من المدن الأخرى من بينها مدينة "يني شهر" (Yeni̇şehir) أي المدينة الجديدة الواقعة شمال شرق مدينة بورصه (Bursa)، كما ضم مدينة بلجيك (Bilecik) وغيرها.

وفي عام (٦٩٩هـ/ ١٣٠٠م) أغار المغول علي آسيا الصغرى حيث مُني السلاجقة بهزيمة مضنية في قونية، أعقبها وفاة السلطان علاء الدين، فقد خلفه ولده غياث الدين مسعود الثاني السلجوقي الذي قُتل علي يد المغول، وبالتالي أصبح المجال مفتوحًا لعثمان، الذي بايعه الوزراء والأعيان بالسلطنة، وقد سعي لتوسيع ملكه حيث اتخذ من مدينة "يني شهر" مركزًا له، وقد لقب نفسه بـ (البادشاه عثمان) أي الملك أو السلطان، كما اتخذ له راية وهو علم الجمهورية التركية حاليًا.

هذا وقد أرسل لأمراء الروم في آسيا الصغرى، يخيرهم بين الحرب أو الإسلام أو دفع الجزية، لكن ما حدث أن اعتنق البعض الإسلام وهناك من آثروا دفع الجزية، أما الباقية فاستعانت بالمغول من أجل محاربة "عثمان"، حيث أعد لمواجهتهم جيشًا قاده نجله "أورخان" (١٢٨١- ١٣٦٠م)، وقد استطاع أن يشتت شمل التتار، جديرٌ بالذكر أن "عثمان" أسس أول أسطول عثماني في "كرامرسل" الواقعة جنوب أزميت (Izmit)، هذا وقد تُوفي عثمان خلال حصار مدينة " بورصه " جراء إصابته بمرض النقرس عام ١٣٢٦م، حيث دُفن في مدينة سوغوت (Sogud) التابعة للأناضول ثم نُقل إلي "بورصه" تلبيةٍ لوصيته حيث دُفن بها، وذلك عقب نجاح "أورخان" في دخولها، فبعد نجاحه في فتح كافة القلاع والحصون المحيطة بها، قام حاكم مدينة "بورصه" البيزنطي ويُدعي " أفرينوس" بتسليمها، وقد أعلن بعدها إسلامه حيث منحه " أورخان " لقب "بك"، وقد تولي "أورخان" الحكم خلفًا لوالده (١٣٢٦-١٣٦٠م)، حيث توالت الانتصارات التي جعلت من الدولة العثمانية إمبراطورية كبري.

فقد انطلق العثمانيون نحو توسيع ملكهم، من إمارتهم الصغيرة الواقعة شمال غرب الأناضول إلي بلاد الأناضول، آملين في تكوين إمبراطورية واسعة وقد كان، حيث شهدت الفترة ما بين عام ١٣٠٠ إلي ١٦٨٣م توسع الدولة العثمانية؛ فمن إمارة لا تكاد تُري علي الخريطة إلي إمبراطورية مترامية الأطراف، حيث امتدت من شبه الجزيرة العربية وشلالات النيل جنوبًا إلي البصرة علي الخليج العربي، ومن الهضبة الإيرانية شرقًا حتي مضيق جبل طارق غربًا، كما امتدت شمالًا إلي سهول أوكرانيا ومشارف أسوار فيينا، وفي خضم تلك المناطق الشاسعة التي تبعت الدولة العثمانية، كانت المنطقة العربية جزء منها وفي القلب منها مصر، حيث باتت المنطقة جزء من الإمبراطورية العثمانية، التي دام حكمها إلي ما يقرب من أربعة قرون؛ وفي ضوء ما تقدم تصبح العلاقات بين مصر والإمبراطورية العثمانية بالغة الأهمية.

آلت مصر إلي تبعية الحكم العثماني، وذلك عقب الهزيمة التي مُني بها المماليك في معركة الريدانية، فقد وصلت القوات العثمانية إلي بركة الحج إحدى قري مركز شبين الكوم بمحافظة القليوبية يوم الأربعاء ٢١ يناير عام ١٥١٧م، واستطاعت قوات المماليك فرض حصار حول القوات العثمانية التي أصابها العطش، فما كان من سنان باشا (١٥٠٦-١٥٩٦م) إلا أن صوب نحوهم المدافع فتفرقوا، وفي اليوم التالي ألتقي الجيشان في الريدانية حيث كانت الهزيمة التي وقعت في ٢٣ يناير عام ١٥١٧م. وقد شهدت هذه المرحلة منح العثمانيون إدارة مصر للمماليك، لما لهم من خبرة في إدارة شئون البلاد، وقد تجلي خلال هذه المرحلة الصراع بين البيوتات المملوكية التي أشاعت الفوضى وعدم الاستقرار، إلي أن جاءت الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨م. حيث شكلت صدمة حضارية ليس للمصريين فحسب وإنما للمماليك أيضًا، الذين أدركوا أن عهد السيوف والرماح قد مضي.

فعلى الرغم من كون مصر جزء من كل، فهي ولاية تابعة للخلافة الإسلامية "العثمانية"، لكنها تمتعت بمكانة متميزة، جعلتها مختلفة عن سائر الولايات الأخرى، كما حظيت بامتيازات لم تحصدها ولاية عثمانية من قبل، ومع تطور الأوضاع السياسية في مصر وأمام مساعي مُحمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨م) نحو إقامة حكمًا وراثيًا في مصر وتكوين دولة حديثة، تكتلت القوي الكبرى لكبح جماحه، وفرض سيطرة أكبر علي مصر التي كانت محل صراع إمبريالي جمع بين بريطانيا وفرنسا، لكن أمام الضعف العثماني وانغماس مصر في أزمة الديون، تم احتلال مصر لتتوالي التطورات ؛ حيث سعت بريطانيا لتثبيت أركانها في مصر، وهو ما حظي بمقاومة شعبية رغم ما أحدثته الهزيمة العرابية من تثبيط للهمم لكنها استعادة قوتها من جديد، وهو ما جسدته الحركة الوطنية من جهودٍ دفاعًا عن القضية المصرية.

فهي مرحلة سعت الدولة العثمانية خلالها إلي مقاومة تراجعها وتدهور أوضاعها فكانت الجامعة الإسلامية وسكك حديد الحجاز، والتي رغم أهمية كل منها لكنها كانت بمثابة ناقوس خطر للغرب لاسيما بريطانيا، والتي أدركت خطورة استعادة الدولة العثمانية لعنفوانها من جديد، واستعادة سيطرتها علي المسلمين كافة، الذين شكلوا السواد الأعظم من قاطني مستعمراتها، مما ألزم التعجيل بإسقاط الدولة العثمانية لتفادي عواقب نجاحها في تحقيق ذلك، ومع تكالب المؤامرات وسوء الاستفادة من دعاة النهضة والإصلاح، سقطت الدولة العثمانية في آتون الدسائس والمؤامرات، التي بلغت ذروتها مع الرفض الحميدي لاستيطان اليهود في فلسطين، حيث أُتُخذ القرار بوجوب إسقاطها دون رجعة، وهنا يتحدث المؤرخ الفرنسي دين جروسيه (Dean-Grosse) في كتابه "وجه آسيا"، أن عملية تصفية الدولة العثمانية استغرقت مائتان وعشرين عامًا، بدأت منذ توقيع معاهدة كارلوفيتز (Carloviz) ٢٦ يناير عام ١٦٩٩م التي سطرت لبداية التراجع العثماني في أوروبا الشرقية، فكانت المعاهدة الأولي التي تبرمها الدولة العثمانية وهي تمثل الجانب المنهزم، وبدأ ما يعرف بالمسألة الشرقية (Eastern-Question) بالظهور إلي حيز الوجود، وهو المصطلح المعني بضعف الدولة العثمانية ومحاولة الدول الأوروبية تقسيم أملاكها، والقضاء عليها، كما باتت الإمبراطورية العثمانية (The Sick Man of Europe) تُعرف بـ رجل أوروبا المريض.

لقد تبدل واقع الدولة العثمانية كما تبدلت معها العقلية العثمانية في ظل الانفتاح علي الحضارات والثقافات الأخرى، لتلتقي الآمال الباحثة عن نهضة وتجديد الدولة مع الدعم الغربي، وهو ما جسدته تركيا الفتاة التي نجحت في الوصول للحكم، ومع تطور الوضع الدولي إلي جانب الرغبة في الانتقام من بريطانيا حاصدة أملاك الدولة العثمانية، جاء قرار المشاركة في الحرب الكبرى الذي أفضي للقضاء علي الكيان العثماني، حيث باتت الفرصة مهيئة للحلفاء لتحقيق ذلك الهدف، الذي كان للقيصرية الروسية السبق فيه وعلي صعيد الجانب المصري ؛ فقد حرصت علي دعم الخلافة رغم إحكام الاحتلال قبضته علي البلاد وهو ما جسدته حجم التبرعات وأشكال الدعم خلال المواجهات العسكرية التي خاضتها الدولة العثمانية، كما أظهرت تلك المرحلة مدي الاختلاف الذي طرأ علي العقلية المصرية، التي باتت أكثر إدراكًا لحقوقها وأشد قوة في المطالبة بها، وهو ما عكسته ثورة ١٩١٩م التي شهدت ثورة شعبية ترغب في الاستقلال.

لقد شكل اندلاع الحرب تطور بالغ الأهمية للدولة العثمانية ومصر، حيث رسخت لحقيقة واحدة أن خدمة المصالح الإمبريالية هي الهدف الرئيس للسياسة الدولية، فرغم إعلان حق تقرير المصير، وإجراء مؤتمرًا للسلام، وإبرام الصلح بين الدول

المتحاربة، لكنها لم تكن سوى محض تصريحات سياسية، فالصلح والسلام اقتصر على القوى الكبرى فحسب، أما عن الدولة العثمانية والشعوب العربية تحديدًا مصر، فهي ليست مدرجة على أجندة المؤتمر السياسية.

إذ شكل دخول الدولة العثمانية الحرب وانضمامها لألمانيا فرصة سانحة توائم المساعي البريطانية، حيث كانت الهزيمة التي بموجبها تبددت مخاوف سلاح الخلافة حيث إعلان الجهاد المقدس، كما انفردت بالمسألة المصرية لكنها لم تدرك أن وعود الاستقلال الواهية ستلقى مقاومة من شعبٍ يأبى إلا أن ينتزع حريته، وهو النهج ذاته الذي سلكته شعوب المنطقة العربية الباحثة عن استقلال حقيقي، فبموجب الهزيمة وما تبعه من إسقاط للخلافة الذي كان إعلانًا لموتها، وفي ظل تجزئة سياسية (Political-Fragmentation) واجهتها المنطقة، هدفها هو خدمة الدول الكبرى وأهدافها الاستعمارية، وإبقاء المنطقة في حالة من التشرذم تجعلها تابعة للقوى الكبرى وخاضعة لها، تشكلت بداية جديدة سطرتها شعوب المنطقة طلبًا للحرية والاستقلال، وفي ضوء ما تقدم تتجلى أهمية الموضوع والدافع لاختياره.

محتويات الدراسة

تُلقي الدراسة الضوء على العلاقات بين مصر والدولة العثمانية حيث الفترة ما بين عام (١٨٨١-١٩٢٣م)، وتتكون من **تمهيد** يدور حول الفترة منذ عام ١٥١٧ م وصولًا إلي حكم الوالي سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣م)، إلى جانب أربعة فصول، وخاتمة تتضمن نتائج البحث. وفي **الفصل الأول** وعنوانه: **مصر والدولة العثمانية أثناء حكم الخديوي توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢م)** يتحدث البحث خلال هذه المرحلة عن الأوضاع في مصر قبيل اعتلاء توفيق باشا للحكم، وقيام الثورة العرابية "مصر للمصريين"، وما واجهته من محاولات داخلية وخارجية لإفشالها، وصولًا إلى محاكمة رموز وقادة الثورة، كما يتضمن الحديث عن سياسة الدولة العثمانية وكيفية تعاطيها مع الشأن المصري، وكيف ساهمت تلك السياسة في احتلال مصر عام ١٨٨٢م.

أما **الفصل الثاني** وعنوانه: **الخديوي عباس حلمي الثاني والدولة العثمانية (١٨٩٢-١٩١٤م)** ويتضمن الحديث عن وصول عباس حلمي للحكم، حيث سعي لاسترداد كامل صلاحيات الحاكم من المعتمد البريطاني، وهو ما باء بالفشل، إلي جانب الحديث عن حركة الجامعة الإسلامية، في محاولةٍ لمقاومة الزحف الاستعماري الرامي لتقسيم الدولة العثمانية، إلي جانب الحديث عن تباين العلاقات بين الأخيرة ومصر، خاصة فيما يتعلق بالمساعي العثمانية الرامية لاستعادة سيناء، وهي الأزمة التي تولت فيها بريطانيا تمثيل الجانب المصري أمام الدولة العثمانية، وبموجبها تم ترسيم حدود مصر الشرقية، وهي الحدود الوحيدة التي تم ترسيمها باستخدام السلاح بين بريطانيا والدولة العثمانية، إلي جانب الحديث عن جمعية الاتحاد والترقي ونجاحها في الوصول للحكم.

أما **الفصل الثالث** وعنوانه: **مصر والدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨م)** ويتضمن الحديث عن الوضع الدولي قبيل اندلاع الحرب العظمي، إلي جانب فرض الحماية علي مصر، وكيف أفضت شوفونية الاتحاديين إلي سخط القوميات الأخرى داخل الدولة العثمانية، وفي مقدمتهم العرب الذين تحولوا إلي ورقة الحلفاء الرابحة، من أجل هزيمة الدولة العثمانية وذلك من خلال دعم الثورة العربية، وحُلم تأسيس خلافة عربية، وهو ما بددته اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦م. أما **الفصل الرابع** وعنوانه: **مصر والدولة العثمانية فيما بعد الحرب (١٩١٨-١٩٢٣م)** يتحدث الفصل عن انتصار الحلفاء وهزيمة الدولة العثمانية، وعن مشاركة مصر في الحرب وتبعات هذه المشاركة التي أفضت لاندلاع ثورة ١٩١٩م، كذلك الحديث عن دخول قوات الحلفاء للدولة العثمانية وحرب الاستقلال التي خاضها الأتراك، إلي أن تم إعلان قيام الجمهورية التركية، ويُختتم الفصل بالحديث عن صناعة شرق أوسط جديد.

أما **الخاتمة** فتتضمن نتائج البحث للفترة محل الدراسة. وشملت **الملاحق** وثائق وصور إلى جانب خرائط، هذا وقد أُختتم البحث بقائمة المصادر والمراجع التي تم الاستعانة بها.

هذا وخلال دراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على الوثائق العربية غير المنشورة التي اطلعت عليها الباحثة من دار الوثائق القومية، والتي شملت وثائق الثورة العرابية إلى جانب وثائق وزارة الخارجية ووثائق معية سنية، وكذلك مذكرات الزعماء المصريين، أما عن الوثائق المنشورة؛ فقد تم الاستعانة بعدد من الوثائق المنشورة باللغة الإنجليزية، والتي تم جمعها من:

موقع الأرشيف البريطاني (www.nationalarchives.gov.uk)،

وكذلك موقع ذاكرة مصر المعاصرة (http://modernegypt.bibalex.org)،

وموقع (http://treaties.fco.gov.uk/treaties)،

وموقع (www.lib.byu.edu/index.php)،

إلى جانب الوثائق الدبلوماسية التي شملت الفترة من (١٨٨١-١٨٨٣م) باللغة الفرنسية

AFFAIRESE'TRANGERS, Documents Diplomatiques

فقد ساهمت تلك الوثائق في تغطية جانب من الفترة محل الدراسة، كما تم الاعتماد علي الصحف والمجلات العربية، التي تعددت اتجاهاتها سواء علي الصعيد السياسي والاقتصادي، إلي جانب الصحف الأجنبية التي تناولت الفترة محل الدراسة (١٨٨١- ١٩٢٣م)، كما تم الاستعانة بالتقارير الدولية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة وكذلك الصادر عن المكتب الجغرافي للاستخبارات والبحوث التابع لوزارة الخارجية

الأمريكية، كما تم الاستعانة بالمذكرات الخاصة بالشخصيات البارزة للفترة محل الدراسة كمذكرات أحمد عرابي (١٨٤١-١٩١١م)، ومذكرات السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م)، كما رجعت إلي العديد من المراجع العربية والأجنبية وكذلك الموسوعات كموسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي، والمعاجم كمعجم المعارك التاريخية لنجاة سليم، كما تم الاستعانة بعدد من الرسائل الجامعية العربية والأجنبية الغير منشورة، إلي جانب عدد من المواقع الإلكترونية الموثقة بالتاريخ مثل

www.thefirstworldwar.com/origins/causes.htm, (22 August 2009).

وهناك مواقع أخري أشبه بالموسوعات الإلكترونية مثل موقع الأنزاك

http://www.anzacs.net/AnzacStory.htm

لقد شكلت الفترة محل الدراسة أهمية بالغة، لما تضمنته من أحداث وتطورات ساهمت في تغيير معالم الخريطة السياسية، سواء على المستوي الإقليمي أو الدولي، خاصةً ما يتعلق باندلاع الحرب الكبرى التي اعتبرها البعض هي بداية التاريخ المعاصر، إلى جانب سقوط الخلافة وما تبعه من تداعيات، ما تزال المنطقة تعاني منها، لذا كان من أبرز الصعاب التي وُجهت هو الحرص على عرض الموضوع عرضًا جديدًا.

خاتمة

إن العلاقات بين مصر والدولة العثمانية حفلت بالمتغيرات التي حالت بينها وبين أن تسير علي نسق واحد، والتي كان الطرفان في القلب منها، فمصرُ الولاية العثمانية التي مثلت امتداد الدين والملة؛ تمتعت بمكانة بارزة بين الولايات، كما كانت هدفًا استراتيجيًا لأقطاب الاستعمار، وهو ما عكسته الحملة الفرنسية ثم حملة فريزر وصولًا للاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م، أما عن الدولة العثمانية فهي كيان سياسي ارتبط وجوده بتحقيق توازن القوي في المنطقة، رغم انحدارها وعجز قادتها عن إتمام روح التجديد والبعث لها من جديد؛ لكنها ظلت عنصرًا بالغ التأثير في السياسة الدولية. فمنذ بداية المسألة الشرقية كانت أطراف الإمبريالية في حالة ترقب لسقوط رجل أوروبا المريض آمله في تقسيم ممتلكاته، وأن يحظى كل منهم بما يرنو إليه، لكن الحفاظ على توازن القوي كان له دور في تأجيل سقوطه لكنه لم يحل بينه وبين انفراط عقد الولايات التابعة له؛ مما جعل الانهيار يبدأ من الجذور ونخص بالذكر مصر.

فقد أثبت عجز الدولة العثمانية عن التصدي لتوسعات محمد علي أمرين ؛ الأول تجلي في إظهار حالة الضعف العثماني التي عجزت عن كبح جماح أحد ولاتها، والذي لجأ للغة القتال كوسيلة لتحقيق ما يرنو إليه ؛ مما أصَّل لحالة من الشك والريبة جمعت بين الدولة العثمانية، وحكام الأسرة العلوية ؛ فنجد السلطان عبد الحميد الثاني لا يأمن لعباس حلمي رغم محاولاته الرامية لإظهار ولائه وإخلاصه لآل عثمان، أما عن الأمر الثاني؛ فقد تمثل في رؤية القوي الكبرى وفي مقدمتهم بريطانيا مدي خطورة نجاح الحُلم العلوي وعواقب تأسيس دولة تجمع مصر والشام ككتلة واحدة، فنجاحه سيقضي علي النفوذ البريطاني في المنطقة ؛ مما استدعي خلق قوة عازلة (Buffer-State) تحول بين اتحادهما، وكانت الصهيونيةُ خيرَ من يمثل تلك القوة، حيث تمتعت بالدعم الغربي، وفي مقدمته الدعم البريطاني، ولعل في تشبيه تشرشل عودة لينين لبلاده روسيا ب "الوباء القاتل"، خيرَ تعبير علي وجود تلك القوة العازلة، وهو ما جسدته الأحداث، حيث باتت هي المحور الرئيس الذي تنبثق منه كافة قضايا المنطقة حتي وقتنا هذا.

لقد أفضى تأخر الدولة العثمانية وتدهور وضعها الاقتصادي إلى سقوط عدد من ولاياتها تحت وطأة الاحتلال، وقد كانت ولايات شمال إفريقيا خيرَ دليل علي ذلك، وهو ما شاطرتهم مصر فيه، حيث أفضي تفاقم أزمة ديونها إلي تحول الخديوية لأداة تتحرك طواعية في يد الاحتلال، وذلك في محاولة لاستجدائه أملًا في إنهاء الأزمة، لكنها شكلت المدخل الذي نفذت منه بريطانيا إلى فريستها وجائزتها الكبرى مصر. فالهيمنة الاقتصادية أحد أشكال الاستعمار؛ الذي تعاني منه منطقة الشرق الأوسط إلي وقتنا الحالي، فالسيطرة علي مقدرات البلاد بالتبعية؛ يُمكِّن الدولة المُسيطرة من التحكم في صناعة القرار، وبالتالي يعجز من لم يملك قوته عن اتخاذ قراره، وفي ظل سياسة عثمانية مترددة سعت لتحقيق أفضل المكاسب بالانفتاح علي كافة أطراف المسألة المصرية، تمكنت بريطانيا من إرساء قواعد احتلالها لمصر، وعند النظر في معطيات هذه المرحلة يتجلى لنا مدي الازدواجية التي تبناها الغرب في التعامل مع مصر، فكان النظر لثورات الشعب المصري من منطلق كونها حركات تمرد؛ لا ترتقي لمستوي الحركات السياسية، دعا لها عدد من المتطرفين؛ مما استدعي التعامل معهم بحدة وحسم، في محاولة لتبرير استخدام العنف والقتل كأداة لاستعادة السيطرة علي البلاد من جديد، وهو ما عكسته الثورة العرابية ومن بعدها ثورة ١٩١٩م، لكن يبقي السؤال؛ أين تلك الأساليب من ثورة البلغار التي حفلت بهجوم حاد علي السياسة العثمانية وتعاطيها معها؟ فقد واجهت الدولة العثمانية حملة شرسة تُندد بحقوق الإنسان وانتهاكها؛ تزعمها جلادستون، كما هُوجِمَت مصر خلال حفر القناة؛ تنديدًا بما يحدث للعمالة المصرية، لكن لماذا لم تتجلَّ تلك الحملات ضد اليونان وما اقترفته خلال احتلالها لأزمير؟ كمثال فحسب، فقد آثرت الصمت إلى وقتنا الحالي الذي باتت فيه المنطقة تعُج بصور انتهاك حقوق الإنسان.

إن المتابع للأحداث يجد أن حقوق الإنسان والمُطالبة باحترامها؛ باتت أداة تتحرك طواعية لخدمة أهداف سياسية

محددة، فالتنديد بمعاناة العمالة المصرية ما هو سوي محاولة لعرقلة حفر القناة، إذ مارست بريطانيا معهم ما هو أسوأ خلال خوضها لغمار الحرب الكبرى، وأيضًا خلال تعاملها مع مظاهرات ثورة ١٩١٩م التي قضي فيها الكثير؛ جراء العنف غير المبرر ضد مظاهرات سلمية تطالب بحقوق مشروعة، بدا جليًّا أن حقوق الإنسان قاصرة على الشعوب الغربية فحسب.

فمع وصول عبد الحميد الثاني سعي للملمة شتات دولته ؛ فكانت الجامعة الإسلامية وسكك حديد الحجاز، فكلاهما أثبتا قدرة الدولة العلية علي المقاومة ورغبتها في البقاء، لكن عدم استغلال دعاة النهضة في هذه المرحلة لتحقيق نهضة حقيقية للدولة العثمانية؛ ساهم في فشل الحركة، فقد جمعت بين متناقضين؛ دعاة النهضة والصوفية التي أُستخدمت كوسيلة إعلام في الدعاية للجامعة، لكن لا يستوي أن يجمعهم مع دعاة النهضة والفكر طريق واحد؛ مما عاد بالسلب علي الدولة العثمانية، خاصة كونها دعوة تجلت في مرحلة كانت القومية تنتشر بقوة في أرجاء الدولة، ومع الانفتاح علي الغرب تبدلت العقول وتطلعت لواقع جديد، وهو التطور الذي تزامن مع مساعي هرتزل الباحث عن وطن قومي لليهود، فاتساقهما أنتج تركيا الفتاة؛ التي تربعت علي حكم الدولة العثمانية، وأنهت حكم أحد أبرز السلاطين العثمانيين.

إن الشاهد من أحداث عام ١٩٠٩م وما تبعها من مظاهر وسياسات قضت بدورها علي الدولة العثمانية، يوضح مدي قيمة العمل الدؤوب الذي عكفت الماسونية علي القيام به والذي شمل نواحٍ عدة، فيكفي الآلة الإعلامية الضخمة التي روجت للعصر الحميدي؛ بل وتاريخ الإمبراطورية العثمانية، فعمدت إلي قلب الحقائق وتزييفها ؛ مما ساهم في خلق حالة من السخط والحنق لدي الأمة بأكملها، وبالتالي تكونت البيئة الحاضنة لفكرة خلع عبد الحميد الثاني وقد كان، وهو ما يعكس مدي قيمة الآلة الإعلامية، ومدي تأثيرها علي تكوين الوعي ؛ فقد تعددت الأمثلة التي جسدت ذلك والتي تندرج في إطار تغييب الوعي، حيث جسدت المسألة الأرمينية إحدى تلك الأمثلة والتي بالبحث والاستقصاء، كشفت الوثائق التركية عن مجازر حقيقية أُرتكبت ضد المسلمين علي يد الأرمن، وبالتعميم علي كافة القضايا التاريخية التي تحتاج للبحث والاستقصاء، قد نحتاج لإعادة كتابة الأحداث برؤًى مختلفة استنادًا إلي ما تم التوصل إليه.

إن سياسة تغييب العقول وتزييف الحقائق باتت قضية من دعائم السياسة الكبرى، تقدمت مع تقدم الحضارة الإنسانية لتصبح مسخرة لخدمة أهداف محددة، تسعي للفصل بين ماضي المنطقة وحاضرها، آمله أن تكون الأجيال الناشئة غارقة في غياهب الجهل بحضارتهم وتاريخهم.

هُزمت الدولة العثمانية كما هُزمت الثورة العربية التي وجدها البعض سببًا مشاركًا في دعم جبهة الحلفاء علي حساب دول الوسط " الدولة العثمانية تحديدًا "، وهناك من اعتبر ثورة الحسين خيانة كبرى أفضت لسقوط الدولة العلية، قد يكون الانضمام للحلفاء عاملًا مساعدًا في الهزيمة، لكن لا يمكن التغاضي عن سياسات الاتحاديين تجاه العرب تحديدًا، التي شكلت المادة الخصبة لبريطانيا، حيث ساعدتها في إزكاء روح القومية ودعم مُطالبات الانفصال، لتنتهي الحرب وتنتهي آمال العرب، حيث سقطت المنطقة في أتون الاحتلال، وباتت مشرذمة ومفككة، وهي النتائج التي ما تزال آثارها تتجلي بوضوح؛ مما جعلها ثورة غير مكتملة، ثورة عولت علي وعود وآمال لم تتخطَّ حاجز الخيال، وهنا يحضُرنا ما قاله الشاعر الألماني (George- Büchner) جورج بوشنر (١٨١٣- ١٨٣٧م) فقال "إن من يقومون بثورة إلي منتصفها فقط إنما يحفرون قبورهم بأيديهم"، وهو الواقع الذي عكسه مستقبل المنطقة بعد انتهاء الحرب العظمي، فقد غرقت المنطقة في أتون الفوضى والدسائس والصراعات التي يُعزي الفضل فيها للحرب العظمي، ربما نحن بحاجة لاستيعاب الماضي، وهنا يحضرنا ما قالته (Germaine- Tillion) جيرمين تيليون (١٩٠٧- ٢٠٠٨م) رائدة علم الأنثروبولوجيا وأحد أبرز داعمي المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، كما كانت من أشد المناوئين لوسائل القمع والتعذيب التي تُستخدم ضد الشعوب المحتلة، حيث تقول: "لا يمكننا الإعداد لبناء المستقبل دون الإلمام بأحداث الماضي".

وهنا يبقي السؤال؛ هل استفادت المنطقة بما ألمَّ بها عقب ما مُنيت به إبان الحرب العالمية الأولى؟ أم انزلقت في صراعات وانقسامات لا جدوى منها سوي في دعم سياسة التشرذم التي تسودها؟ هل أدركنا قيمة العمل الدؤوب الذي جسدته لنا الصهيونية، وكيف جنت ثماره في ظل الواقع القائم؟ هل تخطينا النعرات الطائفية والمذهبية وأدركنا أن السلاح الأقوى في التخلي عن تلك الدعوات والتمسك بالشمولية للكافة، التي كانت ولا تزال خطرًا يهدد القوى الكبرى؛ مما يستدعي خموله، بل وربما موته بدعم حالة الانفصال عن تاريخ وحضارة المنطقة؟ لعل الإجابة تكمن فيما قالته تيليون؛ فالواقع الملموس الذي نشهده ما بين صراعات وحروب، لن يزيد المنطقة سوى انقسامًا، وهو ما يخدم أهداف الدول الكبرى في المقام الأول، فعودة المنطقة ككتلة واحدة ليست بعيدة المنال، لكنها تتطلب العودة إلي الجذور للوصول إلي الحقائق؛ مما يستدعي بذل المزيد من الاستقصاء والتحليل للأحداث التاريخية في الماضي والحاضر؛ لاستخلاص نتائجها وتكوين رؤية استطلاعية للمستقبل؛ مما ينعكس بالتبعية على المنطقة، إذ سيصبح هناك رؤية تجاه الأزمات التي تتعرض لها وكيفية التعاطي معها، فكم نحن بحاجة لاستيعاب الماضي، لكي نستطيع إدراك الحاضر، وبالتبعية المستقبل، فأمة بلا ماضٍ، هي أمة بلا تاريخ، أمة بلا هوية، أمة بلا حاضر، وبلا مستقبل، أمة بلا وجود.